



بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام 2018م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد المصطفى الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد:

فبحمد الله سبحانه وتعالى وفضله وتوفيقه، يسرُّ مصرف ميزان المحدود أن يقدم تقريره السنوي للعام السابع عشر على انطلاقه وتبنيّه المصرفية الإسلامية التجارية. وللعلم فإن المجلس الشرعي قد قام خلال السنة قيد التقرير بعقد خمسة اجتماعات تناول فيها عدة قضايا محالة لها من جهة المصرف.

وإننا في مصرف ميزان المحدود نوظف مجموعة جيدة من المهنيين والخبراء في قسم الرقابة الشرعية، والذين يعملون تحت توجيه وإشراف المجلس الشرعي للمصرف. ومن الوظائف الأساسية لهذا القسم هو القيام بالبحث والتحليل في مجال القضايا الشرعية، ومن ثم ضمان وتوفير امتثال الشريعة في كل من العمليات والإجراءات الجديدة وتطوير المنتجات، بالإضافة إلى تحسين المنتجات والإجراءات الموجودة المتعامل بها في المصرف من قبل، وعقد تدريبات المصرفية الإسلامية، واستعراض وضع امتثال الشريعة لفروع المصرف، وأقسام مكتبه الرئيسي، ولكل نوع من العمليات السائدة في المصرف، وكذلك مراجعة الوثائق والمستندات ذات الصلة بهذه العقود وبمراحل إجرائها المختلفة على أساس الاختبار والفحص، وعلاوة على كل هذه المهام فالقسم ذاته يُقدّم الخدمات السكرتارية للمجلس الشرعي للمصرف.

وبجانب هذا القسم، فهناك قسم مستقل آخر بعنوان: قسم التدقيق الشرعي، (والذي يعمل تحت إشراف لجنة التدقيق الشرعي لمجلس الأمناء) لغرض مراجعة تطبيق أحكام الشريعة في أعمال وأنشطة المصرف ككل، ومن ثمّ يُقدّم تقريره إلى هيئة الرقابة الشرعية وعضو المجلس الشرعي المقيم بصفة خاصة للاستطلاع والتعديلات المناسبة.

واستجابة لمتطلبات "إطار الحوكمة الشرعية-2018" الصادر من المصرف المركزي الباكستاني، قد حوّلت وظيفة تطوير المنتج_ التي هي مجموعة داعمة مستقلة_ إلى مجموعة دعم الزبائن ، . وبهذه المناسبة نوّد أن نشيد بجهود الموظفين في قسمي " الالتزام الشرعي " و"التدقيق الشرعي" على ضمان توفيرهم وتقويتهم في المصرف بيئة توافق مبادئ الشريعة الإسلامية وتطابق ضوابطها الغراء.



والذي يربحنا في هذا المجال هو التعهد العالي والدعم الكبير الذي نجده من الموظفين والإدارة وأعضاء المجلس بالمصرف. ومما يشجعنا أيضا هو معرفة أن العدد المشتغلين بالمصرف يتجاوز 10,035 موظفا، الذين يعملون بالمصرف وبالطبع يشكلون مصادر الدخل الحلال لعوائلهم.

وفيما يلي نلخص أهم التطورات التي شهدتها المصرف خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

بحث وتطوير المنتجات الجديدة:

إن المجلس الشرعي ليشيد بالجهود التي بذلها المصرف، لغرض تفهم الصور التجارية، في سبيل إجراء 150 زيارة ولقاء مع الزبائن ورجال الصناعة المصرفية، ومراجعة أكثر من 4500 عقد متعدد الأنواع في ضوء توجيهات العضو المقيم للمجلس الشرعي وهيئة الرقابة الشرعية.

وإضافة إلى ذلك فلقد قام المصرف بالمراجعة لأكثر من ثمانية عقود تمويل مجمّع، باستخدام عدة عقود مركبة من الإجارة، والمشاركة المتناقصة، والمشاركة الجارية. وذلك تحت إشراف عضو المجلس الشرعي المقيم/ المجلس الشرعي. وكل هذه العقود المجمّعة كانت قد تمّت لصالح شتى الجهات الحكومية والخاصة، أمثال: شركة (Lucky) للطاقة، وشركة الصين للطاقة، وشركة صديق وأبناؤه للطاقة، وشركة كراتشي الكهربائية، مؤسسة جافيدان الخاصة المحدودة، وهيونداي نشاط شركة السيارات الخاصة المحدودة، وشركة آغا للصناعة الفولاذية المحدودة، وشركة مارثين دافو ماركر المحدودة. وكانت هذه العقود التجمعية لتلبية أغراض هذه الشركات المختلفة، من تطوير البنية التحتية، وزيادة رأس المال، وتمويل مشروع الطاقة. ومن الجدير بالذكر أن المعاينة الحقيقية للبضائع وقت التسلم كانت قد تمّت في جميع معاملات الاستصناع والتجارة تقريبا. وخلال السنة قيد التقرير لقد لعب المصرف دورا حيويا ملموسا في تطوير صناعة المصرفية الإسلامية في باكستان، حيث قام -بوحده حيناً، وبمشاركة (IBA CIEF) في حين آخر- بعقد الاجتماعات وتقديم البرامج التوعوية بشأن المصرفية الإسلامية لكل من علماء الشريعة، ونواب البرلمان، والطبقة البيوقراطية وموظفين حكوميين. وكان من النتيجة المباشرة لتلك البرامج القرار الذي أقرّه مجلس الشيوخ الباكستاني بشكل إجماعي، يعنى بإلزام الحكومة بوضع 30% من ديونها -على أقل تقدير- في الصيغ والأساليب المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ويسرنا أن نفيد القراء علما بأن المصرف يرأس مجموعة من البنوك الإسلامية لهيكله صكوك الطاقة الباكستانية لصالح وزارة الطاقة/ شركات الطاقة الخاصة المحدودة لتسوية جزء من الديون الدائرية في هذا القطاع.



كما أن المصرف قد قام بدوره أيضا في إيجاد حل شرعي لمشروع شركة حماية الودائع (DPC)، الذي أطلقه المصرف المركزي الباكستاني.

وبجانب ذلك كله، مازال المصرف يقدم دعمه بفعالية ونشاط إلى المصرف المركزي الباكستاني في شتى الأمور المتعلقة بصناعة المصرفية الإسلامية، يمكننا أن نمثل لها فيما يلي: اقتراحات لإطار الحوكمة الشرعية، حلول لمشروع تمويل قطاع الطاقة، إصدار الصكوك الجديدة، وما إلى ذلك.

وإن المجلس الشرعي قد أشاد بالدور الحيوي النشط الذي لعبه العضو المقيم للمجلس الشرعي و مجموعة (SCD) في لجنة التنفيذ التي أعدها الوزير الفيدرالي، وفي دعم الحكومة لإدخال إصلاحات ضريبية على طرق التمويل الإسلامية.

وخلال السنة قيد التقرير، قدم المجلس الشرعي مبادئ توجيهية لقضايا مختلفة، الجدير بالملاحظة منها ما يلي:

- إصدار أول صكوك الشق الأول من رأس المال (Tier-1) المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في باكستان..
- حكومة باكستانية تمويل - بيع المؤجل، مع وزارة الشؤون المالية الباكستانية.
- ميزان كشريك في جدول الرواتب.
- خدمة قبض الأسهم.
- تقديم التوجيهات لغرض التمويل الإلكتروني المتين الآمن في التعاملات التجارية الإلكترونية.
- منتج التمويل الشخصي لأغراض عدة.

التدريب والتطويرات:

تسُر المجلس الشرعي الإشارة إلى أن العام قيد التقرير (2018م) كان مثمرا للغاية من حيث منتجات المصرفية الإسلامية في مجال التدريب. لقد تم تنظيم دورة تدريبية خاصة لأعضاء مجلس إدارة البنك والتي قام بها الشيخ عصام إسحق والشيخ الدكتور عمران أشرف العثماني.

كما أنه في العام ذاته، تم تنظيم 105 دورة تدريبية تحتوي على 840 ساعة عمل، للأعضاء الموظفين في مختلف أنحاء باكستان، لتشمل أكثر من 5000 موظفا من موظفي البنك. وإن هذا العدد يشمل الدورات التوجيهية للأعضاء الجدد، وبرامج تنشيطية في جانبي الأصول والودائع وفي مجال التجارة والتمويل وعمليات الخزينة، وبرامج إصدار الشهادات في مجال المصرفية الإسلامية. ولتسليح الموظفين المشتغلين في الفروع الجديدة



بمعرفة كافية عن المصرفية الإسلامية وعملياتها، قام المصرف بتنظيم 11 دورات تعليمية، (كل واحدة منها لمدة خمسة أيام). وإضافة إلى التدريب الداخلي ولغاية نشر التوعية في المجتمع، فلقد عقد المصرف نحو 65 ندوة ومؤتمرا في 38 مدينة (أعظمها: كراتشي، إسلام آباد، لاهور، بيشاور، راول بندي، فيصل آباد، ملتان، حيدرآباد، كشمير المستقلة، هزارا، إبيت آباد وديره غازي خان)، والتي حضرها أكثر من 6500 شخصا، يمثلون عملاء المصرف، وعموم الجماهير، والمهنيين، وعلماء الشريعة والمفتين الكرام، والطلاب من مختلف الجامعات.

ولتطوير فكرة المصرفية الإسلامية في أوساط طلاب الجامعات، تم ترتيب الزيارات لعدة جامعات معروفة من ضمنها: (IBA)، (IoBM)، والجامعة البحرية، ألقيت خلالها محاضرات حول المصرفية الإسلامية بالإضافة إلى جلسات النقاش التي كانت تغطي معظم الأسئلة المتكررة في مجال الصيرفة الإسلامية. وكذلك يسر المجلس الشرعي الإشارة إلى أن العضو المقيم للمجلس الشرعي وأحد أعضاء (SCD) بالمصرف شاركا في ترجمة المعايير الشرعية إلى اللغة الأردية، ما يعتبر في حقهم إنجازا مهما يجدر بالتنويه والإشادة.

وخلال العام نفسه، لقد تم تدريب نحو 118 عضوا من الإدارة العليا والرؤساء التنفيذيين للمصرف في مجال المصرفية الإسلامية. وابتعث 44 عضوا موظفا في المصرف إلى IBA CEIF للمشاركة في برنامج الشهادة العليا في المعايير الشرعية الصادرة من AAOIFI. وللحين فلقد تمكن 14 عضوا موظفا من نيل شهادة "المراقب والمدقق الشرعي" (CSAA).

الاستشارية الشرعية ودعم الصناعة المصرفية:

وإن هيئة الرقابة الشرعية لتشعر بالسعادة إذ تبين أن البنك يقدم بحيوية ونشاط دعمه لقطاع التمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم من خلال توفير حلول استشارية متوافقة مع الشريعة ومسعفة لاحتياجات أعمالهم. وفي هذا الصدد، فبعض الخدمات البارزة التي قدمتها الوحدة الاستشارية خلال السنة هي كالتالي:

1. تقديم الخدمات الفنية لدعم منصة التبادل التجاري الباكستاني (PMEX) في إدارة السيولة للمصارف الإسلامية.
2. تقديم الخدمات الاستشارية الشرعية لمؤسسة تعاونية إسلامية في أستراليا تتعلق بتقديم خدمات التكافل في أستراليا.



3. كما ساعد "AAOIFI" في تطوير المسودة المعروضة للتدقيق الشرعي الداخلي.
4. تقديم الخدمات الاستشارية لمؤسسة البحرين للمصرفية والتمويل-البحرين.
5. عقد الدورة التعليمية التأهيلية مصحوبة بورشة عمل في المصرف المركزي التركي بإسطنبول-تركيا.
6. تقديم التسهيلات لعملائه في سوق المال لإطلاق مختلف الصناديق والخطط مما يرفع العدد الإجمالي للصناديق والخطط تحت إشرافها إلى أكثر من 50، ما تغطي أكثر من نصف صناعة الصناديق الاستثمارية الإسلامية.

مراجعة الأصول والممتلكات:

لقد كانت عمليات المصرف الأساسية للأنشطة التمويلية خلال السنة من قبيل المشاركة المتناقصة والمشاركة الجارية، والاستصناع، والإجارة، والمرابحة، والمساومة، والسلم - فواتير، ووكالة الاستثمار والتجارة، والسلم - بضائع، والمشاركة والبيع المؤجل.

وإننا لتقدر حق القدر ما يقوم به المصرف من التركيز في مشاريع الطاقة البديلة للحد من آثار الكربون. ومما يجدر ذكره في هذا المقام هو أن المصرف قد عمد في عملياته التمويلية إلى التنوع في استخدام منتجات تمويلية شتى، وذلك في هدف لتقليل اعتماده على المرابحة، كما يظهر ذلك واضحا من محافظته الاستثمارية؛ حيث نجد نمواً في عمليات الإجارة بنسبة 39.65% عن العام الماضي. كما ركّز المصرف أيضاً على التمويل القائم على أساس صيغ المشاركة، بما فيها المشاركة المتناقصة والمشاركة الجارية أيضاً، وإن صيغ التمويل هذه لتؤلف 49.25% من مجموع تمويل المصرف. وللعلم فإن مجموع محفظة التمويل للمصرف قد وصل إلى 522 بليون روبية (إجمالي)، للتاريخ 31 من شهر ديسمبر عام 2018م.

صيغ التمويل	2018 % من المحفظة	2017 % من مجموع المحفظة	نمو/(انخفاض) % مجموع المحفظة	% في
المشاركة المتناقصة	18.75%	19.72	(0.97)%	
المشاركة/المشاركة الجارية	30.50%	34.16	(3.66)%	
الاستصناع	14.06%	13.31	0.76%	
الإجارة	10.57%	9.22	1.35%	
المرابحة	3.82%	4.61	(0.78)%	



3.09%	4.54	7.63%	المساومة
(1.66)%	2.76	1.10%	السلم-فواتير
0.53%	7.29	7.82%	وكالة الاستثمار
0.66%	1.91	2.57%	التجارة
0.86%	0.96	1.82%	سلم-بضائع
(0.17)%	1.53	1.36%	أخرى

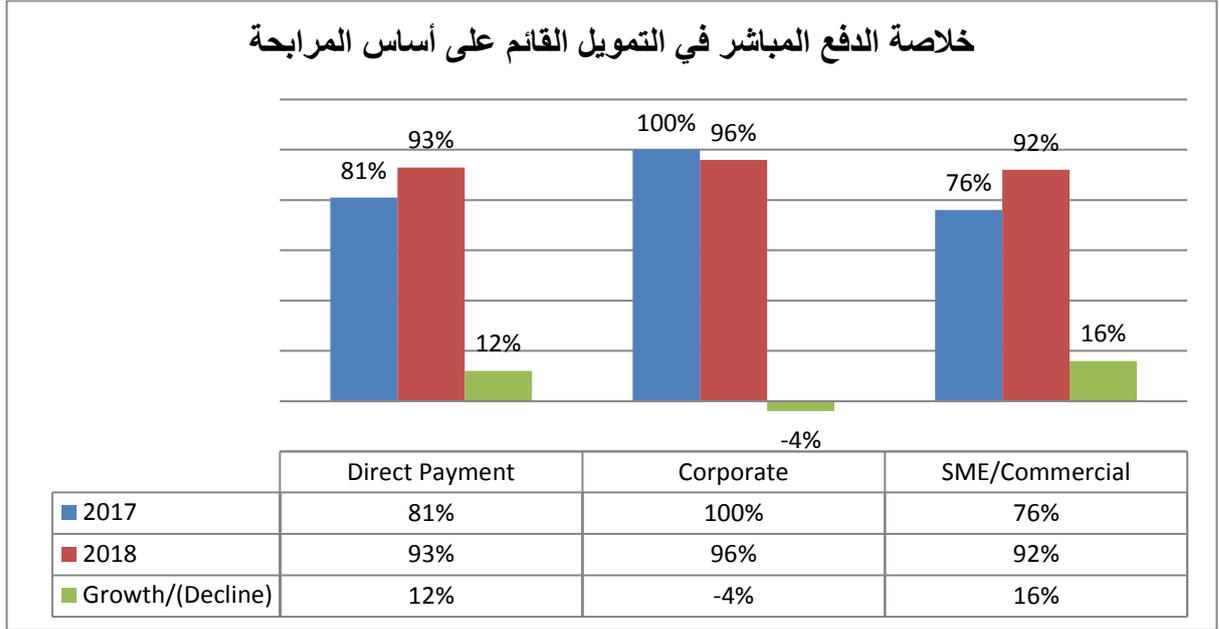
ولقد لاحظنا أن المصرف، بتوجيه من المجلس الشرعي، ألغى التمويل المبرم منه لعملائه على أساس المراجعة والاستصناع بحجم 8.9 مليون روبية من دون أي ربح، وذلك بعد ما تأكد المجلس من عدم إمكانية تحويل تلك العقود إلى التجارة الحقيقية لأغراض اقتصادية أصيلة. ومثل ذلك كان في التمويل الإجمالي، إذ تحمل المصرف -بصفة كونه مالكا للأصول محل الإجارة- خسارة 1.57 مليون روبية، لأجل العجز في مستحقات التكافل.

وخلال العام فإن الدفع المباشر للشركات الصغيرة والتجارية المتوسطة والعملاء التجاريين في عمليات المراجعة كان بنسبة 93%. وتوصي الهيئة بضرورة مواصلة الجهود بشأن تنمية النسبة المئوية للدفع المباشر في عمليات المراجعة.

نمو / (انخفاض)	2017	2018	
12%	81%	93%	مجموع المحفظة
			باعتبار القطاعات
(4%)	100%	96%	الشركات
16%	76%	92%	الشركات الصغيرة، والمتوسطة، تجاري



خلاصة الدفع المباشر في التمويل القائم على أساس المرابحة



إدارة السيولة:

ولغرض إدارة السيولة قام المصرف باستثمار 46 بليون روبية في صكوك الإجارة لحكومة باكستان. ومن أجل شحّ فرص الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لقد تم الاستثمار، بعد موافقة المجلس الشرعي، في البيع المؤجل بحجم 227 مليون روبية، (ما يعادل نحو 24% من مجموع أصول المصرف)

مراجعة الودائع:

وفي جانب الودائع، فإن المصرف قد واصل استخدام عدة منتجات لودائع متوافقة مع الشريعة الإسلامية على أساس صيغتي القرض والمضاربة. ومما يثلج الصدر أن نرى وداائع البنك تنمو بنسبة 18% لتصل إلى مبلغ 785 بليون روبية، لنهاية شهر ديسمبر عام 2018.

وخلال العام واصل المصرف القيام بدوره الحيوي في تطوير وتنقيح منتجات الودائع. ومن أهم المبادرات المتخذة هذا العام:

أ. لتلبية حوائج المواطنين المسنين والأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة، وتحفيزهم نحو المنتجات المتوافقة

مع الشريعة الإسلامية، قدّم المصرف لهم منتجاً بعنوان MAC Senior لمدة 5.5 و7 سنوات .

ب. حساب ميزان إيكسبريس: صمّم هذا الحساب خاصة للمستفيدين من الحوالات المنزلية المرسلة من

الخارج تشجيعاً لهم في استخدام القناة المصرفية الرسمية.

قسم التدقيق الشرعي:



إن قسم التدقيق الشرعي ليؤدي دوراً هاماً في تحقيق الهدف المتمثل في ضمان امتثال الشريعة من خلال تقييم الالتزام بالمبادئ التوجيهية لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الخطوات والأنشطة التي يقوم بها المصرف. وامتثالاً لضوابط إطار الحوكمة الشرعية الصادر من المصرف الباكستاني المركزي، فإن هناك قسماً مستقلاً مخصصاً للتدقيق الشرعي يعمل بشكل فعال في تبعية أوامر لجنة التدقيق التابعة لمجلس الأمناء. وإن هذا القسم ليلعب دوراً هاماً في تحقيق الهدف المتمثل في ضمان التوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال تقييم الالتزام بالمبادئ التوجيهية لأحكام الشريعة المبينة من قِبَل هيئة الرقابة الشرعية، و(العضو المقيم للمجلس الشرعي)، والضوابط التوجيهية الشرعية لفرع المصرفية الإسلامية للبنك المركزي الباكستاني، وذلك في جميع الأنشطة التي يقوم بها المصرف. وإن قسم التدقيق الشرعي يقوم بمراقبة مستمرة لجميع أنشطة المصرف، بدءاً من فتح الفرع المصرفي، ويسير جنباً إلى جنب في كل خطوة من طرح المنتجات، إلى المستوى النهائي حيث يتم توزيع الأرباح إلى أصحاب الودائع.

وإن التدقيق الشرعي لـ 537 فرعاً، ومكاتب المنطقة، ومراكز الزبائن ومحاور الشركات، وأقسام المكتب الرئيسي، كانت قد تمت بصورة جيدة كجزء لمحاولات وجهود المصرف في تقوية آليات التدقيق الشرعي الداخلي. وإن هذه التدقيقات لم تقتصر على تغطية المعاملات والعقود المتخذة من قبل هذه الفروع والأقسام، بل إنها شملت كذلك تقييم معرفة الموظفين في مجال الصيرفة الإسلامية.

التبرعات

خلال العام قيد التقرير تم تحويل 36.92 مليون روبية إلى حساب التبرعات مستحق الدفع، من ضمنها 1.15 مليون روبية للتخلص من الربح غير الشرعي الذي تم تحديده خلال التدقيق الشرعي لعمليات المصرف، إضافة إلى 3.39 مليون روبية أخرى التي حُوِّلت إلى حساب التبرع لغاية تنقية توزيعات الأرباح المكتسبة من استثمار الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل المصرف. بينما 32.38 مليون روبية من قبيل التبرعات العادية التي أداها العملاء لأجل تأخيرهم في سداد الدفع المستحق عليهم في عمليات تمويلية شتى. ومن جهة أخرى، فإن مبلغاً قدره 38.4 مليون روبية قد تم صرفها وإنفاقها من حساب التبرعات بعد موافقة المجلس الشرعي/ العضو المقيم للمجلس الشرعي. وتفاصيل التبرعات متوفرة في الملاحظة رقم: 20.4.

اقتراحات

لغاية التطوير المزيد لأعمال المصرف، يقترح المجلس الشرعي ما يلي:



- لدعم مبادرة الحكومة بشأن وضع 30% من ديونها في صيغ الاستثمار المتوافقة مع الشريعة (وفق قرار المجلس البرلماني الأعلى رقم 393) ينبغي لمصرف ميزان المحدود أن يقدم بدائل شرعية تغطي الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل حسب متطلبات الحكومة الباكستانية.
- بما أن الحكومة بادرت بمشروع توفير السكن الشخصي بتكلفة رخيصة لأصحاب الدخل الضئيل من المجتمع، لذا فعلى المصرف أن يشترك بالتنسيق مع البنك المركزي الباكستاني والحكومة الباكستانية في تكثير أسلمة تمويل هذا المشروع إلى أقصى حد ممكن.
- كما ينبغي للمصرف أن يستكشف المنتجات والحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من أجل FinTech (التكنولوجيا المصرفية) والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية بدون فروع.
- ينبغي للمصرف أن يتابع جهوده مع المصرف المركزي الباكستاني لإطلاق الخدمات والمشاريع الإسلامية الشتى، ومؤشر التمويل الإسلامي، ونافذة الخصم الإسلامية.
- وينبغي له أيضا أن يعمل على إطلاق بديل شرعي لمشروع التوفير الوطني (National Saving Scheme) وبما أن الحكومة تعتمز على بناء السدود، لذا فعلى المصرف أن يقدم لها حولا فعالة من حيث التكلفة تطابق الشريعة الإسلامية.
- ينبغي أن يبدأ البنك ويدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والزراعة للتخفيف من حدة الفقر السائد حالياً في المناطق الريفية في البلاد. كما ينبغي له أن يقوم بتشجيع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتمويل في القطاع الزراعي.
- كما ينبغي له أن يدعم مشاريع الطاقة الصديقة للبيئة مثل الألواح الشمسية وطواحين الهواء، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة لبرنامج أمم المتحدة الإنمائي.
- وينبغي له أيضا أن يشجع الحكومة في توفير خدمات المصرفية الإسلامية للاستثمار الخارجي المباشر (FDI) في قطاعات مختلفة، وبخاصة في مشروع الممر الاقتصادي بين باكستان والصين (CPEC) و في قطاعات النفط والطاقة.



توصيات:

- على أساس الاستعراض الشامل لشتى معاملات المصرف، واستنادا إلى تقارير قسم التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي وقسم الرقابة الشرعية، يوصي المجلس الشرعي بما يلي:
- ينبغي أن توضع المقاييس المناسبة تجاه عقلية نظرية المصرفية الإسلامية والالتزام بقيمها في عملية توظيف الموظفين الجدد في المصرف.
 - لغرض إدارة السيولة وفي صورة ما إذا لم تتوفر صيغ أخرى كالمشاركة والصكوك، فللمصرف أن يستثمر في صيغة البيع المؤجل.
 - وينبغي أن يركز المصرف على نشر التوعية وإزالة سوء التفاهم بشأن المصرفية الإسلامية في المجتمع عن طريق عقد ندوات وبرامج وإجراء دورات توعوية حول التمويل الإسلامي للجماهير. كما ينبغي له أن يعمل بشكل أكثر استباقية على توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة وعي الجمهور بالمازيا الاجتماعية والاقتصادية للنظام المالي الإسلامي.
 - وينبغي أن يتخذ البنك، بالتعاون مع الهيئات الأكاديمية ولجنة التعليم العالي ومجالس النصوص التعليمية، مبادرات لتصميم الدورات أو الفصول المتعلقة بمصلحة وفائدة النظام المالي الإسلامي في المجتمع.
 - وينبغي أن تعقد الدورات التدريبية للموظفين في الأقسام ذات صلة لتحديثهم بشأن التعاملات السائدة وكتيبات وتوجيهات مبنية من قبل المجلس الشرعي وقسم الرقابة الشرعية.
 - بما أن التأمين التقليدي غير جائز من وجهة النظر الشرعية، لذا فعلى المصرف أن يقوم بتحويل جميع عملائه إلى التأمين الإسلامي - التكافل في أسرع وقت ممكن.

خاتمة:

وفقا لميثاق المصرف، فإنه يتحتم على الإدارة والموظفين التأكد من تطبيق القيم والتوجيهات الشرعية الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية والعضو المقيم للمجلس الشرعي للمصرف، وبنفس التأكيد يجب مراعاة التوافق الشرعي في جميع أنشطة المصرف. والمسئولية الأولى لضمان تطبيق قواعد الشريعة في عمليات المصرف تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

واستنادا إلى استعراض واسع لحالات معيّنة لكل فئة من الصفقات والمعاملات، ووثائق ذات الصلة، والإجراءات العملية، وآلية توزيع الأرباح للمستثمرين من قسم SCD، واستعراض تقرير قسم التدقيق



Meezan Bank
The Premier Islamic Bank

الشرعي الداخلي والخارجي، وتمثيل الإدارة في هذا الصدد، نرى أن البنك قد التزم بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، في ضوء الإرشادات والتوجيهات من المجلس الشرعي، والعضو المقيم للمجلس الشرعي لمصرف ميزان، وكذلك في ضوء التوجيهات الصادرة من المجلس الشرعي للمصرف المركزي الباكستاني. والربح غير الموافق للشريعة والذي تم تحديده خلال التدقيق الشرعي، قد حُوّل إلى صندوق التبرع عن طريق نظام واضح المعالم، ومن ثمّ يجري استخدامه بشكل صحيح وفقاً لتعليمات المجلس الشرعي.

وبناء على قوة وقدرة قسم الرقابة الشرعية المستقل، وسياسات وتوجيهات الموافقة الشرعية الصادرة من المصرف، نرى أن آلية فعالة لضمان موافقة الشريعة في عمليات المصرف ككلٍ سارية التفعيل بصورة مناسبة.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا للقيام بهذه الأعمال وأداء هذه الأمانة المنوطة بنا على الوجه الذي يرضيه، وأن يغفر خطايانا، إنه ولي التوفيق وبالإجابة جدير.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شيخ عصام محمد إسحاق

محمد نويد عالم

عضو المجلس الشرعي

العضو المقيم للمجلس الشرعي

القاضي (متقاعد) محمد تقي العثماني
رئيس المجلس الشرعي

د. محمد عمران أشرف العثماني
عضو المجلس الشرعي

تاريخ: 30/جمادى الأولى/1440
2/ فبراير/2019